تجديد الدرس الصرفي
بناء (فَعْلَنَ) وجواز تقييسه

د. ممدوح خسارة(*)

١) الظاهرة:

بدأ يشيع في استعمال المحدَثين أفعالٌ من مثل (عَقْلَنَ) بمعنى أَخْضَع الأمور والأحداث للعقل، و(عَصْرَن) بمعنى جَعَل الشيءَ مواكباً لمتطلبَّات العصر، كقولهم (عَصْرَنت الدولةُ التعليمَ)، و(عَلْمنَ) بمعنى جَعَل نظام الدولة عَلْمانياً، و(شَخْصَن) في مثل قولهم (شَخْصَن الحِوار أو المسألة) بمعنى جَعَله يَتَعلَّق بأمور شخصيَّة ذاتية لا بأمور عامة موضوعيَّة. كما بدأت تشيع مصادرها مثل: العَقْلَنة والعَصْرَنة والعَلْمنَة والشخْصَنة، وأقل منها مشتقاتها من أسماء الفاعلين أو المفعولين.

وشيوع هذه الأفعال وأمثالها على أَسَلات الكتّاب وألسنة المتكلمين أثار جَدَلاً بين اللغويين حول قبول هذا البناء من الأفعال لهذه الدلالات المحدَثة، وحول إمكان تقييسه، فذهبوا في ذلك بين موافِق ومعارض.

(*) عضو مجمع اللغة العربية بدمشق.

٢) بناء (فَعْلَنَ) لدى القدماء:

يندر أن نجد ظاهرة لغوية محدَثة إلا لها أصول – ولو قليلة – في لغتنا الفصحى، ذلك أن الذائقة اللغوية عند العربي المعاصر لا تكاد تسيغ حالة إلا إذا توافقت مع عاداتٍ لغوية متأصِّلة في النطق العربي. ويصدق هذا القول على بناء (فَعْلَن) الذي نرى أصوله في لغتنا التراثية. فما جاء على هذا البناء من الأفعال[١]:

- حَلْقَن البُسْر: إذا بلغ إرطابُ بُسْرَته الثلثين.
- عَرْبنَه: أعطاه العُرْبون.
- عَرْتن الثوب: صَبَغه بالعَرتَن، وهو نبات يُدْبَغ به.
- عَرْجَنه: ضربه بالعصا، وضربه بالعُرجون[٢].
- فَرْجن الدَّابَّة: حسَّها بالفِرْجَون [الفرشاة].
- قَحْزَن خَصْمَه: ضَرَبَه وصَرعه.
- شَيْطَن فلانٌ: صار كالشيطان أو فَعَل فِعْلَه[٣].
- عَنْعن في كلامه: أبدل الهمزة عيناً[٤].
- عَنْوَن الكتاب: وَضَع له عنواناً.
- عَلْوَن الكتاب: وضع له علواناً [وهو العنوان].

(١) يسلكها ديوان الأدب للفارابي وغيره من كتب الصرف في باب (فَعْلَلَ). وسنعود لمناقشة هذه الجزئية بالتفصيل.

(٢) العُرجون: العَصا وعِذق النخل إذا يبس: تاج العروس: عرج.

(٣) ابن منظور– لسان العرب– دمخق.

(٤) الفارابي– ديوان الأدب: ٤٩٩.

- بَرْهَن: جاء بحجَّة قاطعة، «من البُرْهان وهو الحجة والدليل، والنون، عند الليث، زائدة»[٥].
- عَيْدَن النَّخلُ: صار أطول مايكون، من العَيْدان، جمع عَيْدانة، وهي النخلة الطويلة[٦].
- سَبْعن دراهمه: كمَّلها سبعين[٧].
- فَرْصَن الشيءَ: قَطَّعه.
- سَلْطَنه: جعله سُلْطاناً[٨].
- كَنْكن فلانٌ: هرب وقعد في بيته[٩].
- عَشْرَن الشيءَ: جَعَله عشريناً[١٠].

فهذه سبعة عشر فعلاً على بناء (فَعْلَنَ) دون شكٍّ، لأن النون فيها إما زائدة على الفعل الثلاثي، لتنويع المعنى كما في حَلْقَنَ البُسْر، وفَرْصَن الشيءَ وقَحْزَن خَصْمه وعَرْجَن، وكَنْكَن، وإما زائدة في أصل ما اشتُقَّت منه مثل: عَيْدَن النخل من العَيْدان، وعنون الكتابَ وعلونه من العنوان والعُلْوان، وبَرْهن من البرهان وشيطن من الشيطان وسَلْطَن من السُّلطان وسَبْعَن من السَّبعين، وعَشْرن من العشرين وفَرْجَن من الفرجون، وعَرْتَنَ من العَرَتن، وعَنْعن من العَين، وعَرْبن: من العُرْبون.

(٥) ابن منظور– لسان العرب: برَه.

(٦) الزبيدي– تاج العروس: عود.

(٧) المصدر السابق: سبعن.

(٨) مجمع القاهرة– الوسيط: سلطن.

(٩) الزبيدي– تاج العروس: كنن.

(١٠) معجم القاهرة– الوسيط: عشر.

وقد وردت أفعال منتهية بالنون لم نعدَّها في هذا البناء لأن النون فيها أصلية فحقها أن يكون بناؤها (فَعْلَل)، وهي: سَلْعَن: عدا عدواً شديداً، ورَهْوَن في سيره: أَبْطَأ. وسَنْسَن الهواءُ: هبَّ بارداً، وطَمْأَنَ الخائفَ: سَكَّنَه، ورَوْدَن الرَّجُلُ: أعيا وتعب، وهَيْمَن الرجلُ: صار رقيباً[١١]. وتَسْعَن: امتلأ سِمَناً.

ويُستأنَس لزيادة النون في بناء (فَعْلَنَ) في الأفعال، بزيادتها في أبنية الأسماء لتَنويع المعنى أو للتوسع في الألفاظ، فمن ذلك: الخَلْبَن[١٢]: الخَرْقاء، العَلْجَن[١٣]: الناقة الغليظة المكتنزة اللحم، الرَّعْشَن: الرِّعِش، الضَّيْفَن[١٤]: وهو من يأتي مع الضيف بلا دعوة، والبِلَغْن[١٥]، وهو الذي يُبَلِّغ للناس بعضهم أحاديث بعض. وقريب منها: القُطْنُنّ وهو القُطن[١٦] والعِرَضْنَة[١٧] من الاعتراض، وهو نوع من المشي، والخِلَفْنة[١٨] من الخِلاف، والسِّمْعَنَّة والنِّظَرَنَّة، وهي المرأة إذا تَسَمَّعَت أو تَبَصَّرَت فلم تر شيئاً تَظَنَّنت»[١٩].

(١١) ذهب بعضهم إلى أن (هَيْمن) على بناء (فَيْعل) الملحق بالرباعي، ولا نرى ذلك، إذ لم يرد فعل (هَمَن) الثلاثي فيُزاد عليه للإلحاق.

(١٢) ابن منظور– لسان العرب: خلب.

(١٣) المصدر السابق: علج، علجن.

(١٤) المصدر السابق: ضيف، ضَفَن.

(١٥) المصدر السابق: بلغ.

(١٦) المصدر السابق: قطن.

(١٧) المصدر السابق: عرَضَ، عرضَن.

(١٨) ابن منظور– لسان العرب: خلف.

(١٩) المصدر السابق: سمع، ظنَّ.

٣) تأصيل بناء (فَعْلَنَ) في الاشتقاق العربي.

لعلَّ أهمَّ ما يؤصِّل هذا البناء المولَّد للأفعال في الاشتقاق العربي ما يُسَمَّى في علم الصرف (الإلحاق). نقول في الأفعال، لأن هذا البناء موجود في الأسماء، قال الفارابي: «ومما ألحق بالرُّباعي بزيادة نون في آخره فجاء على (فَعْلَنْ): الخَلْبَنْ، العَلْجَنْ، الرَّعْشَنْ»(٢٠).

وقد عرَّف ابن جني الإلحاق بقوله: «اعلم أن الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ به زِنة الملحَق به لضَرْبٍ من التوسُّع في اللغة، فذوات الثلاثة يُبلغ بها ذوات الأربعة والخمسة..»(٢١). ويوضح الرضيّ الأستراباذي هذه الظاهرة بقوله: «ويعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفَين على تركيبٍ زيادة غير مطَّردة في إقامة معنى، ليصير بتلك الزيادة مثل كلمة أُخرى في عدد الحروف وحركاتها المعيَّنة والسَّكنات، كلٌّ واحد في مكانه في الملحَق بها، وفي تصاريفها في الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل...»(٢٢).

وقد قسَّم القدماء الإلحاق قسمَين: مطَّرداً وغير مُطَّرِد، فالمطَّرد هو ما كان بتكرار لام الفعل؛ قال ابن جني يشرح قول المازني: « إن باب مَهْدَد وجَلْبَبَ مُطَّرِدٌ: أنك لو احتجْتَ في شعر أو سجع أن تشتق من (ضرب) اسماً أو فعلاً أو غير ذلك لجاز، وكنت تقول: (ضَرْبَبَ زيد عَمْراً) وأنت تريد (ضَرَبَ)، وكنت تقول: (هذا ضَرْبَبٌ أقبلَ إذا جَعَلْتَه اسماً»(٢٣). وغير المطَّرد هو بزيادة أحرف (سألتمونيها)، كما في قولهم: (دَهْوَر،

(٢٠) الفارابي– ديوان الأدب: ٢٦٧– ٢٦٨.

(٢١) ابن جني– المنصف: ١: ٣٤– ٣٥.

(٢٢) الرضي الأستراباذي– شرح الشافية: ١: ٥٢.

(٢٣) ابن جني– المنصف: ١: ٤٣.

وبَيْطر وصَوْمَع)، يقول ابن فارس: «والعرب تبسط الاسم والفعل فتزيد في عدد حروفهما، ولعلَّ أكثر ذلك لإقامة وزن الشعر وتسوية قوافيه»[٢٤].

وإذا كان بعض القدماء قد حصروا الإلحاق بتكرار لام الفعل أو بزيادة حرف من أحرف (سألتمونيها)، فإن بعضهم الآخر كابن فارس: «يرى أنه من الممكن زيادة أي حرف من حروف الأبجدية على الأصل الثلاثي مادام هناك دليل يسوِّغ تلك الزيادة، أي إنه لم يفرِّق بين الحروف الزائدة التي تزاد باطِّراد أي أحرف (سألتمونيها) أو تكرار لام الفعل وبين الحروف التي تزاد زيادة غير مُطَّردة أو حُرَّة»[٢٥].

أما اللغويون المحدثون فلا يحصرون حروف الزيادة في لام الفعل ولا في أحرف (سألتمونيها)، بل يرون أنها وقعت في معظم حروف العربية إن لم يكن كلها[٢٦].

وبالنظر للصلة ما بين العربية العدنانية واللغات الجزيرية، فإننا لا نعدم كلمات تزاد فيها النون على المصدر في بعضها، وهي ليست في أصل الاسم الذي أخذت منه[٢٧].

أما تسميتنا الإلحاق بالاشتقاق وجعله من أنواعه فهو تطبيق لكلام ابن السراج: «إن سأل سائل فقال: ما معنى قولنا: هذا الحرفُ مشتق من هذا الحرف؟ قيل له: لن يستحقّ هذا الاسمَ حتى يجتمع له شيئان: أحدُهما أن تجد حروف أحدِهما التي يقدرها

(٢٤) ابن فارس– الصاحبي: ١٩٣.

(٢٥) د. مزيد نعيم– الصيغ الرباعية والخماسية: ١٦٢.

(٢٦) د. حسين نصار– المعجم العربي: ٢: ٧٥٦.

(٢٧) في الآرامية: (خَلْبَنْشه) بمعنى تكالُب من الاسم (خلبا) الكَلْب. و (وَلْتَنْشه) بمعنى التَّصابي، كما في عامية الشام (وَلْدَنة)، و (دَلْعَنْشَه) بمعنى الدَّلَع، كما في عامية الشام (دَلْعَنة). والنون زائدة في هذه الكلمات الآرامية، إذ ليس في الأصل الذي أخذت منه نون. (عن الأستاذ جورج رزق الله مدير مدرسة اللغة الآرامية بمعلولا).

النحويون بالفاء والعين واللام موجودةً بأعيانها في الحرف الآخر... ولا يقع فَرْق بينهما– إذا وقع– إلا باختلاف الحركات أو بالزوائد، فيكون البناء غَيْرَ البناء والأصول واحدة.. والآخر أن يشاركه في معنىً دون معنىً، فإن لم يجتمعا ألبتَّةَ فلا اشتقاق»[٢٨].

لعلَّ ما قدَّمنا يُدَلِّل على أن هذا البناء أَصيل في العربية سماعاً وتقعيداً.

٤) بناء (فَعْلَنَ) في لغة المحدَثين:

شاع على هذا البناء في العصر الحديث أفعال كثيرة، تتبَّعها لغويون أفاضل فيما يجري على ألسنة الإعلاميِّين والعلميِّين ودرسوها، مقترحين تقعيده في الصرف العربي[٢٩]. ومن أظهر هذه الأفعال:

- عَلْمَن يُعَلْمِن، جرَّد الشيء من صفته الدينية.
- عَضْونَ يُعَضْون بمعنى جعل الشيء عُضواً، أو تحويله إلى مادة عضويَّة.
- عَقْلَن وعَقْلَنة: بمعنى جعل الشيء معقولاً مما يقبله المنطق المجرَّد .

ولا تكاد لغة الإعلام تخلو من أفعال على هذا البناء من مثل:

- بَلْقَن المنطقة: أي جَزَّأها على غرار ما جرى في إقليم البلقان.
- أَفْغَنَ البلادَ: أي حوَّلها إلى ميدان لأمراء الحرب والاقتتال.
- عَرْقَن النزاع: أي جعله على غرار ما يجري في العراق من صراعات مؤلمة.
- أَنْسَن العلاقة: جعلها ذات طابع أخلاقي إنساني.
- شَرْعَن الفساد: أي جَعَلَه مشروعاً بالعُرْف أو تحريف القانون.

(٢٨) ابن السرَّاج– رسالة الاشتقاق: ٢٠.

(٢٩) د. محمد حسن عبد العزيز– زيادة النون في (فَعْلَنَ) وما يشتق منها– في أصول اللغة لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: ٤: ٣٤٧.

- طَبْعَن العلاقات بين الدولتين: أي جعلها طبيعيَّة بعد أن كانت متوتِّرة .

وفي حقل المعلوماتية ظهرت أفعال على هذا البناء مثل:

- رَقْمَن الكتاب: إذا حوَّله إلى كتاب إلكتروني بدل الورقيّ، ينشر على الشابكة أو يُخَزَّن على قرص متراص.
- رَوْمَن الحروف العربية: إذا وضع لكل حرف منها ما يقابله في اللغات الأوربية كوضع الحرفين (KH) مقابل حرف (الخاء) العربي.
- لَيْتَن الكلمات العربية: إذا كتبها بحروف لاتينية بدل الحروف العربية كأن يكتب (سافر أبي: safara abi)، تلك البدعة المبتذلة الشائنة التي بدأت تظهر في كتابة بعض الرسائل النصيَّة الهاتفية في الجوَّالات!![٣٠]

ولكنْ الأهمّ من كل ما تقدَّم هو دخول بناء (فَعْلَن) ومطاوعه (تَفَعْلَن) ميدان المصطلحات العلمية في المعاجم المتخصِّصة، مثل[٣١]:

- حَمْضَن الدمَ وتَحمضَن الدَّمُ: لمعنى زيادة نسبة الأحماض فيه.
- قَلْوَن السائلَ وتَقَلْوَن: لمعنى زيادة نسبة المادة القلوية في تركيبه.
- وتَشَحْمَن الدَّمُ: إذا زادت نسبة الشحوم فيه.
- تَصَفْرَن البولُ: إذا زادت صفرته عما هو طبيعي.
- وتَغَوْلَن وتَفَحْمَن وتَجَزْرَن وتَحَلْونَ وتَهَلْمن.. وكل ذلك لملابسة دلالات الأسماء التي اشتقت منها وهي الغول والفحم والجزر والحُلْو والهُلام..

(٣٠) لمزيد من التفصيل ينظر د. ممدوح خسارة– ندوة إشكالية اللغة غير المعيارية في المواقع الالكترونية– مجلة مجمع اللغة العربية = دمشق مج٨٥–ع٤ – ص١١٤٢ .

(٣١) مجمع اللغة العربية بالقاهرة– في أصول اللغة ٤: ٣٥٠.

ونخلص مما سبق إلى أن هذا البناء الفعلي ومشتقاته، قد صار إلى كثرة لا يصحّ معها إغفال النظر عنه وتقعيده في النظامَيْن الصرفيّ والدلالي للعربية.

٥) هل يجوز تَقْييس بناء (فَعْلَنَ)؟

نحن نرى أنه يمكن تقييس هذا البناء والصَّوْغ عليه تحت شروط. وحجَّتنا في ذلك ثلاثة أشياء: المسوِّغات الصرفية، والحاجة الدلالية، والضرورة العلمية.

١ – **المسوِّغات الصرفيَّة**: وما يسوغ ذلك أمور:

أ– أصالة هذا البناء وكثرته في العربية: وفيه الرد على من اعترض على تجويز الصوغ عليه «بحجة أن العرب لم تعرف على هذا البناء إلا كُليمات»[٣٢]. أي إنهم يجعلونه من باب النادر والشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه، منطلقين من أنَّ «ليس كل شيء يسمع من الشواذ والنوادر يجعل أصلاً يقاس عليه»[٣٣]. ومن قول الزجاج: «سمعت أبا العباس محمد بن يزيد المبرِّد يقول: إذا جَعَلَتْ النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها كَثُرت زلّاتك»[٣٤]. ومن المعروف أن المبرِّد بصريّ «وأن البصريِّين لا يبنون القواعد المطَّردة إلا على ما كثر واستفاض من كلام العرب عندهم»[٣٥].

ولكنْ من تتبُّعنا لما ورد من زيادة النون على أبنية الأفعال والأسماء تحصَّل لنا عددٌ ليس بالقليل مقارنة بأبنية أخرى لم توصف بالندرة ولا الشذوذ، بل تُقَدَّم على أنها أبنية فعليَّة ثابتة في الصرف العربي. فما زيدت فيه النون في الأفعال: (حَلْقَنَ، عَرْبَن، عَرْتَن،

(٣٢) د. محمد حسن عبد العزيز– في أصول اللغة: ٤: ٣٤٧.

(٣٣) السيوطي– الأشباه والنظائر: ٣: ١١٨.

(٣٤) المصدر السابق: ٣: ١١٩.

(٣٥) د. منى إلياس– القياس في النحو: ٨١.

عَرْجن، فَرْجَن، قَحْزن، شَيْطن، عَنْعَن، عَنْون، عَلْوَن، بَرْهَن، عَيْدَن، سَبْعَن، فَرْصَن، سَلْطَن، كَنْكَن، عَشْرَنَ) فهذه سبعة عشر فعلاً على بناء (فَعْلَن)، كما ذكرنا آنفاً.

ولا يستقيم أن يقال إن هذه الأفعال على وزن (فَعْلَلَ) كما ذهب اللغويون، إذ ليس من المنطق أن يوزن (سُلطان) على (فُعلان) بالنون، ثم يوزن الفعل (سَلْطَن) المشتق منه على فَعْلَلَ، ولا أن توزن الصفة (عَيْدان) على (فَعْلان) بالنون، ثم يوزن الفعل منها (عَيْدَن) على (فَعْلَلَ)[٣٦] وسوف نفصِّل القول في هذا بَعدُ.

وإذا اعتل بعضهم بأن النون هي من أصول الاسم الذي اشتُقَّت منه، كما في عَرْتَن من العَرتَن، وبَرْهَن من البرهان فإن هذا لا يصدق على فعل (حَلْقَنَ) بمعنى بلغ إرطاب البسرة ثلثيها، لأن الاشتقاق هنا من (الحَلْق)، بدليل قولهم (حَلْقُ البُسْرة والثمرة مُنْتَهى ثُلُثَيْها)[٣٧]، كما اشتقُّوا للمعنى نفسه (حَلَّق البُسْر) من الحَلْق أيضاً، وبدليل زيادة النون على الفعل الثلاثي (قَحز) ليصبح (قَحْزن) والفعل الثلاثي (فَرصَ) ليصبح فَرْصَن.

أما الردُّ على أن الأفعال التي وردت على هذا البناء قليلة أو كليمات، فهو أن الأمر ليس كذلك، ويتضِّح ذلك بمقارنتها بالأفعال التي وردت على أبنية أخرى ما بين أبنية أصلية أو ملحقة بها وهي[٣٨]:

- بناء: يَفْعَلَ: ورد عليه أربعة أفعال منها يَرْنَأ: إذا صبغ لحيته باليُرَنَّاء وهي الحِنَّاء.
- تَفَعْلَت: ورد عليه أربعة أفعال، منها تَعَفْرَت.
- تَفَعْيَل: ورد عليه ستة أفعال، منها تَرَهْيَأ إذا اضطرب وتحرَّك.

(٣٦) الفارابي– ديوان الأدب: ٧٢٢.

(٣٧) ابن منظور– لسان العرب– حلق، حلقن.

(٣٨) الإحصاء والأعداد من كتاب: إحصاء الأفعال العربية في المعجم الحاسوبي تأليف: أ–مروان البواب و د. يحيى مير علم و د. محمد مراياتي و د. محمد حسان الطيَّان، مكتبة لبنان– ناشرون– ١٩٩٦م.

- تَفَعْلَى: ورد عليه عشرة أفعال، منها تَجَعْبَى: انْصرَع، وكلها مهملة.
- افْعَوَّل: ورد عليه ثلاثة عشر فعلاً، منها اجْلَوَّذ: دام سيرُه مع السرعة، وكلها مهملة.
- تَفَوْعَل: ورد عليه أربعة عشر فعلاً، منها تَكَوْثر.
- فَعْيَل: ورد عليه ستة عشر فعلاً، منها شَرْيَف الذرع: إذا قطع منه أوراقه الفاسدة.

هذه سبعة أبنية تشكل نحو خُمسِ أبنية الأفعال العربية، وما جاء عليها من أفعال أقل عَدَداً مما جاء على بناء (فَعْلَن). أليس من حق هذه الأفعال السبعة عشرة أن يفرد لها بناء (فَعْلَن)، وأن يضاف هذا البناء على ما قرروه من أبنية لِأفعال هي أقل عَدَداً واستعمالاً؟

ب- يمكن أن يُحمل هذا البناء على زيادة النون إلحاقاً في الأسماء: جاء في لسان العرب: «والنون زائدة في (الرَّعْشَن) كما زادوها في الصَّيْدَن وهو الأَصْيَد... ويقال: الرَّعْشَن بناء رُباعي على حِدةٍ»(٣٩). وجاء فيه: «الأزهري في باب مازادت فيه العرب النون من الحروف: ناقة (عَلْجَنٌ)، وهي الغليظة المستعلية المكتنزة اللحم، ونونه زائدة، وامرأة عَلْجَنْ: ماجنة»(٤٠)، وجاء فيه أيضاً: «والنون تُزاد في الأسماء والأفعال... تزاد رابعة في خَلْبَن وضَيْفَن ورَعْشَن.. وتزاد خامسةً في نحو عُثْمان وسُلْطان»(٤١). وقال ابن السرَّاج: «والنون تزاد رابعة في الرَّعْشَن والعِرَضْنَة»(٤٢). ويُحْمِل ما مَرَّ قولُ المازنيّ: «**فإذا وَجَدْتَ حرفاً من حروف الزيادة سوى الواو والياء والألف في شيء يُشْتق من معناه ما يذهب فيه، فاجعله زائداً نحو (رَعْشَن) من الرَّعْشة**»(٤٣). وهذا القول ينطبق تماماً على

(٣٩) ابن منظور– لسان العرب: رعش.

(٤٠) المصدر السابق: علجن، والزبيدي– تاج العروس: علج.

(٤١) ابن منظور– لسان العرب: نون: والزبيدي– تاج العروس: نون.

(٤٢) ابن السراج– أصول النحو: ٣: ٢٤٠.

(٤٣) ابن جني– المنصف: ١: ١٦٦.

ما نحن فيه إذْ اشْتُقّت هذه الأفعال من شيء وذهبت في معناه، وهذا ما نسميه مُلابسة الشيء أو الاسم، فزيادة النون في مثل هذه الحالات مِمَّا لا تأباه العربية وأصولها.

ج– جواز القياس على القليل: وعلى افتراض أن هذا البناء قليل فهل يجوز القياس عليه؟

إننا نرى أن القياس على هذا البناء الذي ورد عليه سبعة عشر فعلاً– والنون فيها زائدة– جائزٌ على مذاهب ووجوه:

– مذهب سيبويه الذي يقول: «وليس شيءٌ يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وَجْهاً»(٤٤)، وقد صار هذا البناء مما يُضْطَرّ إليه في هذا العصر.

– مذهب الكوفيِّين الذين كانوا يقيسون على المثال الواحد أو الكلمة الشاذة(٤٥).

– مذهب البصريِّين الذين يجيزون القياس على ما سوى النادر والشاذ، على ما أوردنا من كلام المبرِّد الذي نقله الزجَّاج: «إذا جَعَلْتَ النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثُرَت زلاّتُك»(٤٦)، فهذا البناء ليس بالنادر ولا الشاذ. ويؤكِّد ما مرَّ قولُ السيوطي في الاقتراح: «ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له»(٤٧).

– مذهب العرب في الإلحاق الذي سبقت الإشارة إليه في قول ابن جني يشرح عبارة المازني: «إن باب مَهْدَد وجَلْبَبَ مُطَّرِدٌ: أنك لو احتجتَ في شعر أو سجع أن تشتقّ من (ضَرَبَ) اسماً أو فعلاً أو غير ذلك لجاز، وكنت تقول: ضَرْبَبَ زيدٌ عَمْراً وأنت تريد

(٤٤) سيبويه– الكتاب: ١: ١٣.

(٤٥) أبو حيان– ارتشاف الضرب– مقدمة المحقِّق: ٤٤، عن النكت الحِسان لأبي حيان: ٢١٣.

(٤٦) السيوطي– الأشباه والنظائر: ٣: ١١٩.

(٤٧) السيوطي– الاقتراح: ٩٩.

ضرَبَ»[٤٨]. وفي قول ابن فارس: «العرب تبسط الاسم والفعل فتزيد في عدد حروفهما، ولعلَّ أكثر ذلك لإقامة وزن الشعر وتسوية قوافيه»[٤٩].

– مذهب القدماء في زيادة النون على الأفعال أو الأسماء لتنويع المعنى، إذ استعملوا (عَرْجَن) مع وجود عرج، وقَحْزَن مع وجود قَحَز، وفَرْصَن مع وجود فَرَص، والقُطْنُن مع وجود القُطن والخِلَفْنة مع وجود الخلاف.

– لا مندوحة عن تضمين هذه النون في الفعل المشتق من اسم فيه نون، كاشتقاق عَرْبَن من عُرْبون وعَرْتَن من العَرَتن، وتَسَلْطَن مطاوع سَلْطَن من السُّلطان، وهذه النون زائدة في الأصل فيجب مقابلتها بالنون في الميزان.

– استعمال العرب (فَعْلَن) بمعنى فَعَّل للصيرورة، كما في قولهم: حَلَّق البُسْر وحَلْقَن إذا بلغ الإرطابُ ثلثيه.

فإذا كان اللغويون القدماء يسوغون صرفياً بناء (ضَرْبَبَ) من ضَرَب، والقُطْنُنّ من القُطْن، تلبيةً لحاجة شعرٍ أو سجع، فإن تسويغ مثل (عَصْرَن وعَقْلَن) لتنويع المعاني وتخصيصها بما يلائم حاجة العصر، هو أحقُّ وأولى.

٢– الحاجة الدلاليَّة:

مما لا شكَّ فيه أن أي تجويز لغوي يجب أن يكون مما تدعو إليه ضرورة دلالية جديدة أو تنويع على دلالة قديمة مما هو مستعمل في العربية.

إن بناء (فَعْلَن) للأفعال مقترَحٌ للدلالة على شيئين هما:

أ– ملابسة الاسم المشتق منه هذا الفعل، أي مقاربته في معنى من معانيه.

(٤٨) ابن جني– المنصف: ١: ٤٣.

(٤٩) ابن فارس– الصاحبي في فقه اللغة: ١٩٣.

ب– الجَعْل والتَّصيير على حالة.

وهاتان الدلالتان وُضِع لهما في العربية بناءا (فَعَّل وفَعْلَل)؛ جاء في اللسان: «حَلَّق البُسْر: بلغ الإرطابُ ثلثيه، وحَلْقن البُسْرُ كذلك»(٥٠).

فَلْنَر، هل يحمل بناء (فَعْلَن) المقترح ما يزيد على الدلالتين المذكورتين؟

* عَصْرَنَ التعليم: ويعني جعلَه عصريّاً يتَّسم بأهم خصائص العصر الحديث من الموضوعية والإبداع وخدمة المجتمع. فهل يغني عنه قولُنا (عصَّر العلم) اشتقاقاً من العصر؟ إن الذي ورد في المعاجم(٥١) لفعل عصَّر هو: «عصَّرت الجارية: بلغت سن المراهقة ودخلت عصر شبابها. عصَّر الزرعُ: نَبَتَتْ أكمامُه أخذاً من العَصَر وهو الملجأ والحِرز، أي تحرَّزَ في غُلُفه». وإذا بنَيْنا (فَعَّل) من عَصَر بمعنى استخرج الدهن أو الماء من شيء، فستكون دلالة (عصَّر) هي المبالغة في الاستخراج.

ويلحظ أن دلالة (عَصْرَن) تختلف عن دلالة (عصَّر)، لأنها أفادت معنى مخصَّصاً محدَّداً، وهو جَعْل الشيء يتصف بسِمة محدَّدة مميِّزة للعصر الحديث لا أيِّ عصر، ولا أيِّ سمة من سماته الأخرى، كضَعْف العلاقات الأسرية أو انتشار الجريمة المنظَّمة مثلاً. وحتى لو قيل: عصَّر التعليم لدلالة جعله عصرياً حديثاً، فإن ذلك سوف يزيد في المشترك اللفظي الذي يحسن الإقلالُ منه ما أمكن.

* رَقْمَنَ الكتاب: ويعني جعله الكترونياً مكتوباً رقمياً على قُرْص مُتراصّ أو على الشابكة، فهل يغني عنه (رَقَّم الكتابَ) على بناء (فَعَّل) الذي من معانيه الجعل والتَّصيير؟ جاء في المعاجم(٥٢): «رَقَّم الثوبَ: خَطَّطَهُ» وهو من الرَّقْم الذي هو النقش. أما (الرَّقْم)

(٥٠) ابن منظور– لسان العرب: حلق.

(٥١) المصدر السابق: عصر، ومثله في تاج العروس: عصر.

(٥٢) ابن منظور– لسان العرب: رقم، ومثله في تاج العروس: رقم.

المستعملة بمعنى الرمز إلى عَدَدٍ، وهو ما أُخِذ منه الفعل (رَقْمَن)، فليس له في المعاجم إلا معنى اللون المُنَقَّش، وأما (رقَّم) في الاستعمال اللغوي المعاصر فيعني وَضْعَ علامات في أثناء الكلام المكتوب كالنقطة أو الفاصلة»[٥٣].

أي إن قولهم (رَقَّم الكتاب) على بناء (فَعَّل) لا يُؤدي معنى (رَقْمَنَ) على بناء (فَعْلَنَ).

* عَقْلَن المسألة: ويعني جعل الشيء عقلانياً، أي ممَّا يقبله العقل، فهل يُعْطي بناء (فَعَّل) هذه الدلالة لو قلنا: (عقَّل المسألةَ)؟

إن ما ورد في المعاجم لهذا الفعل هو: «عَقَّل البعيرَ: ثنَى وظيفه مع ذراعه وشَدَّها» من العَقْل، وهو الرَّبط والشدّ[٥٤]. وفي التاج: «عَقَّل تَعْقيلاً شَدَّد للعَقْل». وفي الوسيط: «عَقَّلَه: جَعَله عاقلاً»[٥٥]. وكل هذه الدلالات لفعل (عَقَّل) لا تغني عن دلالة فعل (عَقْلَن)، إذ لا نستطيع أن نقول: عَقَّل المسألةَ، بمعنى جَعَلها معقولة، لأن معناها اللغوي هو جعلها عاقِلة بحسب ما ورد في الوسيط.

* شَخْصَن الحِوارَ: يعني هذا الفعل أن المحاوِر حَرفَ الكلامَ والحديث في مسألةٍ بعُموميَّة وموضوعية وتجرُّد، إلى الحديث فيها انطلاقاً من علاقات أو عواطف شخصيَّة بين المتحاورين مما ليس مطلوباً. فهل يغني فعل (شخَّص) على بناء (فَعَّل) عن هذه الدلالة؟ بالعودة إلى المعاجم القديمة والحديثة وجَدْنا في مادة (شخص) الدلالات الآتية: «شَخَص شُخوصاً: ارتفع وانْتَبَر وحَضَر... والشَّخْص: سَواد الإنسان وجُسْمانه»[٥٦]، و«أشْخَصَه:

(٥٣) مجمع اللغة العربية بالقاهرة– المعجم الوسيط: رقم.

(٥٤) ابن منظور– لسان العرب: عقل.

(٥٥) الزبيدي– تاج العروس: عقل.

(٥٦) ابن منظور– لسان العرب: شخص.

أَتْعَبَه، وأَشْخَصَه عن المكان: أَجْلاه... وأَشْخَصَه وشَخَّصَه: أَبْعَده.. وثلاثة شُخوص: ثلاث أَنْفس.. وشَخَصَ من بَلَد إلى بَلَد: ذهب.. وأشخَصْتُه أنا [أي أذْهَبْته وأَحْضَرْتُه].. وأَشْخَصه من المكان: أَزْعَجه وأَقْلَقه فذَهَب.. وأَشْخَص فلان: حان سيرُه وذهابُه.. وشخصَ عن قومه: خرج منهم، وشَخَص إليهم: رَجَع.. وتشخيص الشيء: تعيينه.. والمتشاخص: الأمر المختلف والكلام المتفاوِت»(٥٧). وفي الوسيط: «شَخَّص الشيءَ: عيَّنه وميَّزه ممَّا سواه، يقال: شَخَّص الداءَ وشخَّص المُشْكِلة.. والشَّخْص: كل جسم له ارتفاع وظهور وغلب في الإنسان»(٥٨).

فأيُّ صلة تجمع بين (شَخَّصَ)، وبين الدلالة المحدثة لها في فعل (شَخْصَن)؟ وهل استطاع بناء (فَعَّل) الذي وُضِع للجَعْل والتصيير أن يؤدي معنى الدلالة المحدثة لهذا البناء الجديد؟ إننا نرى أن ما ورد لبناء (فَعَّل) لم يُغْن عن بناء (فَعْلَن) الذي بدأ يشيع لدلالة جديدة، بعد أن اشْتُقّ من اسم الذات (الشخْص) ولابَسَه في معناه.

٣- الضرورة العلميَّة الاصطلاحية:

لا نعني بالضرورة هنا الخروجَ على القاعدة اضطراراً(٥٩)، ذلك أنه لا خروج على القواعد والأصول هنا، ولكن نعني الحاجة العلمية المصطلحيَّة، أي حاجة الباحثين في العلوم الأساسية والتطبيقية لهذا البناء لدلالات لم توفِّها الأبنية الصرفية الأخرى المناظِرة. ومثال ذلك:

(٥٧) الزبيدي– تاج العروس: شخص.

(٥٨) مجمع اللغة العربية بالقاهرة– المعجم الوسيط: شخص.

(٥٩) الضرورة: الحاجة والشدَّة لا مَدْفَع لها.. والاحتياج. وقد جمعها القدماء على (ضرائر) في قولهم (الضرائر الشعرية). وجمعها المحدثون على (ضَرُورات)، ولا يكادون يستعملون غيرها. ينظر: الجرجاني– التعريفات: ١: ١٨٠، والكفوي– الكليات: ١: ٩٦٠...

* عَضْوَن: يُستعمل هذا الفعل للدلالة على جَعْل الشيء عُضْواً، أو جَعْلِ المادة عضويَّة، أي ملابسة العضو أو العضوية. ولو عدنا إلى بناء (فَعَّل) الذي وُضِع لهذه الدلالة لوجدنا أنه يؤدي إلى فعل (عَضَّى) الذي معناه في المعاجم «قَطَع الشَّيْءَ وفَرَّقَه»[٦٠]. وهو ضِدُّ المعنى الذي يرمي إليه المصطلح الطبِّي، وهو جَعْلُ الشيء عضواً أو تحويله إلى مادَّة عضوية، لا فَصْلُه وتقطيعُه.

* قَلْوَن السَّائل: ويستعمل بمعنى جَعَل السائل قلوياً، ليقابل المصطلح الكيميائي (alcaliser)[٦١]، نسبة إلى (القِلْي)، وهو في اللغة «رَمادُ الرِّمْث والأُشْنان»[٦٢]، وفي الاصطلاح العلمي: المادّة ذات الخصائص الكيميائية المقابلة للحمض. فلو بنَوْا من (القِلْي) على مثال (فَعَّل) لقالوا: (قَلَّى)، ومعناه في المعاجم: بالغ في القَلْي وهو الإنضاج، ويقال: «قَلَيْتُ اللحم إذا شويته حتى تنضجه»، أو بالغ في (القِلَى) وهو الهجر والكراهة، يقال: «قَلَيْتُه قِلًى وقِلاءً: أبْغَضْتَه وكرهته غاية الكراهة». ولو قيل (قلَّى) من (القِلْي) أي ملابسة هذه المادة لصحَّ، ولكن سيكون مشتركاً لفظياً مع الدلالتين الأخريين لفعل (قلَّى)، واللغة العلمية أحرص على عدم الاشتراك اللفظي ما أمكن. فإذا كان فِعْل (قَلَّى) يحتمل ثلاثة معان فإن فعل (قَلْوَن) لا يحتمل إلا هذا المعنى العلمي الاصطلاحي.

* حَمْضَنَ الدمَ أو السائل: ويعني جَعْل الشيءِ حامضيّاً، بحسب مفهوم الحمض والحامضي في العلوم، لمقابلة المصطلح الكيميائي (acidifier)[٦٣]، ولو استعملوا بناء

(٦٠) ابن منظور– لسان العرب: عضا.

(٦١) منظمة الصحة العالمية– المعجم الطبي الموحد: ٣٩.

(٦٢) ابن منظور– لسان العرب: قلا.

(٦٣) مجمع اللغة العربية بالقاهرة– في أصول اللغة: ٤: ٣٥٠.

(فَعَّل)، لقالوا: (حَمَّض السائلَ أو الدمَ)[٦٤] ولكان معناه (صيَّره حامِضاً)، وهو ما كان مالحاً أو حامضاً من النبت، وكل ذلك بعيد عن الدلالة العلمية المقصودة.

ومن المصطلحات الطبيَّة العلمية على هذا البناء: تَصَفْرَن الدمُ والبولُ، وتَحَلْوَن، وهي مطاوعة لفعلَي صَفْرَن وحَلْون. ولعلَّ العلميِّين هنا أفادوا من كلام العامة في قولهم (صَفْرَن وَجْهُه) إذا صار أصفر، وحَلْوَن إذا صار ذا طَعْم حُلْو، فالبناء عربيٌّ، ولو جاء في كلام العامَّة.

وقد استشعر العلميون العرب المعاصرون الحاجة إلى أبنية فعلية واسمية جديدة، فكانوا يرون أن «**إضافة حروف لتكوين صِيَغ جديدة أمرٌ مهمٌّ في صميم اللغة العربية عامٌّ فيها**»[٦٥]. ونقل بعضهم هذه الرؤية إلى حيِّز التطبيق في وضع المصطلحات العلمية معتمداً على ظاهرة الإلحاق، فقال: «فَعْلَل: (صَهْرَرَ) قياس مستحدث على الرباعي المجرَّد، ويمكن ابتكار معنى للحدث، لهذا الوزن [وهو] التَّغَلْغُل أو الاحتواء أو الانتشار، مثلاً: (صَهْرَرَ الصانِعُ المعدنَ)، أي صَهرَه ونشَرَه، أو صهره وكسا به شيئاً آخر»[٦٦].

نخلص مما سبَق إلى أن القدماء جوزوا الإلحاق ما كان مُطَّرداً منه نحو (ضَرْبَب) وغير مطَّرد نحو (حَلْقَن وعَرْجَن) لغايات شعرية أو أدبية، فلأن نجيزها لضرورات التَّخصيص أو الاصطلاح العلمي بالأحرى والأولى.

٦– ضبط البناء: فَعْلَن أم فَعْلَل.

قدَّمنا أن ثمة خلافاً في وزن بناء مثل هذه الأفعال (حَلْقن، فَرْصن، عَرْتَن...). ذلك

(٦٤) استعمل المعجم الطبي الموحد (حَمَّض) لملابسة الحمض، في حين استعمل الفعل (قَلْوَن) لملابسة القِلْي. ينظر المصدر: ١٤ و ٣٩.

(٦٥) د. محمود الجليلي– صِيَغٌ للمصطلحات الطبيَّة– مجلة المجمع العراقي مج٣٤ ع٣: ٧٧– ٧٨.

(٦٦) م. حسين حسين فهمي– المرجع في تعريب المصطلحات الفنية والهندسية: ٣٤٤.

أن معظم اللغويين جعلوها على وزن (فَعْلَلَ)، أي عدُّوها رباعية مثل (دَحْرَج وزلزل).

ونحن نرى أن الأرجح وزنُها على (فَعْلَنَ)، بدليلَين:

الأول: طَرْدُ قاعدة الميزان الصرفي: وهي أن الفعل يوزن بمقابلة حرفه الأول بالفاء، والثاني بالعين، والثالث باللام، محرَّكة بحركة الفعل، فإذا زيد عليه حرفٌ من حروف الزيادة المعروفة (سألتمونيها) زيدت هذه الحروف بلفظها في الميزان، وإذا ضُعِّف حرف فيه ضُعِّف مقابله في الميزان، وإذا كانت الزيادة من غير حروف الزيادة المعروفة على آخر الفعل زيد مقابلها (لامٌ). أما الفعل الرباعي فيوزن على (فَعْلَلَ)، وتُطبَّق على الزيادة عليه أو الإلحاق به قواعدُ الزيادة على الثلاثي، فيقال: كتَبَ (فَعَل)، وكَتَّب (فَعَّل)، واستكتب (اسْتَفْعَل)، ودَحْرج (فَعْلَل)، وتَدَحْرَج (تَفَعْلَلَ)، وسَيْطر (فَيْعَل)[٦٧].

إن طرد هذه القاعدة على بناء مثل (حَلْقَن، عَرْجَن، شَيْطَن..) يقتضي أن يقال: إنها على وزن (فَعْلَنَ)، لأن النون في آخرها هي من حروف الزيادة (سألتمونيها)، فأصل (حَلْقَن) هو (حَلْق)، والدليل على ذلك قولهم: حَلْقَن البُسْر وهو مُحَلْقِن إذا بلغ الإرطابُ ثلثيه، وقيل نونه زائدة»[٦٨]. وقولهم: «مُحَلْقِنة والجمع مُحَلْقِن، وقال أبو حنيفة حَلَّق البُسْر»[٦٩]. وقد طرد الصرفيون هذه القاعدة في وزنهم (تَعَفْرَتَ) على (تَفَعْلَتَ)، فكما أثبتوا التاء الأولى فيه من حروف الزيادة، كذلك أثبتوا التاء الأخيرة للسبب نفسه فتركوها على حالها بلفظها؛ جاء في

(٦٧) هذا ما عليه كتب الصرف عامَّة. على أن ثمة من خالفها قليلاً من القدماء. ينظر المستقصى في علم التصريف: ١: ٥٦–٥٧ (عن الممتع ١/ ٣١١ والمبدع: ١٤١).

(٦٨) ابن منظور– لسان العرب: حلقن.

(٦٩) المصدر السابق: حلق.

لسان العرب: «العِفْريت.. وقد (تَعَفْرَت)، وهذا ممَّا تَحَمَّلوا فيه تبقية الزوائد مع الأصل في حال الاشتقاق توفيةً للمعنى ودلالةً عليه»[٧٠]. فإذا كانوا قد تَحَمَّلُوا تبقية الزوائد في هذا الفعل، فلماذا لم يتحمَّلوه في مقاربةِ معنىً، فيزنوا (شَيْطَن) على (فَعْلَنَ) لا على (فَعْلَلَ) لتوفية المعنى والدلالة عليه؟ إذ وزنوا (شيطان) على (فَعْلان)[٧١] فإذا وصلوا إلى الفعل المشتق منه وهو (شَيْطَن) وزنوه على (فَعْلَلَ)[٧٢]. ثم أليس غريباً أن يوزن الاسم (بُرْهان) على (فُعْلان)[٧٣] على اعتبار أن النون زائدة فيه، فإذا جاؤوا إلى فعل (بَرْهَن) المشتق منه وزنوه على فَعْلَلَ، بحجَّة أنه ليس في الأفعال بناء (فَعْلَنَ)، وإنما هو في الأسماء فقط بحسب قولهم. ويبدو أن الخلاف قديم حول هذا البناء؛ جاء في لسان العرب: «وأما قولهم بَرْهَن فلانٌ إذا جاء بالبُرْهان، فهو مُوَلَّد، والصواب أن يقال (أَبْرَه) إذا جاء بالبُرْهان». فما أبعد الصلة بين (أبره وبرهان)!

الثاني: أن يحمل هذا البناء على أنه اشتقاق من المشتق، وهو يُلْزم أن تكون النون فيه زائدة ومتعمَّدة لتوفية المعنى وربطه بالأصل الاشتقاقي، أي أن يكون مثل (عَقْلَنَ) مشتقاً من (عَقْلانيّ)، وهي نسبة بزيادة الألف والنون والياء، وهي نسبة شائعة في العربية، وإن لم تكن قياسية، فقولنا (عَقْلَن) يعني حاكم الأمور محاكمةَ صاحب العقل الكبير، لأن هذه النسبة تفيد معنى المبالغة؛ فالرقبانيّ هو عظيم الرقبة، والجُمَّانيّ عظيم الجُمَّة[٧٤]، وأن يكون (عَصْرَن) مشتقاً من عَصْرانيّ، و(عَلْمَن) مشتقاً من عَلْمانيّ بالدلالة المعاصرة.

(٧٠) ابن منظور– لسان العرب: عفر. و د. عبد اللطيف الخطيب– المستقصى في علم التصريف: ١: ٣٢.

(٧١) الفارابي– ديوان الأدب: ٧٢٢.

(٧٢) ابن منظور– لسان العرب: دمخق.

(٧٣) المصدر السابق: بره.

(٧٤) ابن سيده– المخصص: ١٣: ٢٤٢.

وكان المجمعي الدكتور محمد حسن عبد العزيز قد وَجَّه بناء (فَعْلَنَ) في (عَقْلَن وعَلْمَن)، على أنهما مشتقَّان من الصفة المشبَّهة (عَقْلان وعَلْمان). «وقد هداه إلى هذا التوجيه ما قاله الزمخشري في الكشاف عند شرحه قوله تعالى: ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ ﴾ [الحديد: ٢٧] إذ قال: الرهبانية، ومعناها الفعلة المنسوبة إلى (الرَّهْبان)، وهو الخائف (فَعْلان) من رَهِبَ)، كخَشْيان من خشِيَ»[٧٥].

ولكنْ، وللتسديد والمقاربة فيما نذهب إليه في هذا البناء، وهل هو فَعْلَن أم فَعْلَل، نقول: إذا كانت النون في هذا البناء زائدة أي من حروف (سألتمونيها) قُوبلت بلفظها، وكان البناء (فَعْلَن) نحو (حَلْقَن وعَقْلَنَ وشَخْصَنَ)، وإذا كانت النون أصلية في الفعل أو مما اشتُقّ منه الفعل كان البناء (فَعْلَلَ) نحو: سَلْعَن إذا أسرع في عَدْوه، وعَرْتَن إذا صَبَغَ بنباتِ العَرَتَن.

وعلى أي حال فالخلاف في هذه المسألة صناعيّ مؤداه أن هذه الصِّيغ على (فَعْلَلَ) عند من قال بالأصلية [للنون]، و (فَعْلَنَ) عند من قال بالزيادة»[٧٦].

وكان مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد اتخذ قراراً نصُّه: «قَبُول ما يشيع على ألسنة المثقفين من نحو (عَلْمَن وعَصْرَن وعَقْلَن) ومصادرها وما يُشتق منها، على أن تُعَدَّ النون زائدة، ويُحْمَل ذلك على ما وَرَد من أشباهه في القديم وما ذكره النحاة من زيادة في ذلك»[٧٧]. ولمجمع القاهرة قرار وثيق الصلة بما نحن فيه عندما أقرَّ كلمة (الشَّخْصَنة) بمعنى تحويل الأمور من شَأْن عام إلى شأن شخصيّ خاص»[٧٨]. كما أجاز المجمع بناء (فَعْلَنة) مثل الرَّهبنة

(٧٥) د. محمد حسن عبد العزيز– زيادة النون في (فَعْلَن) وما يشتق منها– في أصول اللغة: ٤: ٣٤٧.

(٧٦) د. محمد حسن عبد العزيز– زيادة النون في (فَعْلَن) وما يشتق منها– في أصول اللغة: ٤: ٣٤٦.

(٧٧) مجمع اللغة العربية بالقاهرة– في أصول اللغة: ٤: ٣٢٧.

(٧٨) مجمع اللغة العربية بالقاهرة– كتاب الألفاظ والأساليب: ٤: ٥٧٨.

بمعنى الرهبانية[٧٩]، وأجاز كلمة الرَّقْمَنة بمعنى «تحويل النصوص والصور إلى لغة الحاسوب ونحوه،...»[٨٠]. أي إن المجمع أقرَّ المصدر (فَعْلَنة)، فبالأحرى إقرار صيغة الفعل (فَعْلَن).

ولا بد من التنبيه على أنه ليس يتحتَّم علينا دائماً بناء (فَعْلَنَ) من الفعل أو الاسم لإعطاء دلالة جديدة للفعل، إن ما يتحتَّم علينا هو مناقشة الإمكانات الصرفية التي تقدمها اللغة لتنويع تلك الدلالة، فهل نقول لجَعْل الشيء عصرياً: (عَصَّر) وهو البناء الشائع لهذه الدلالة؟ أم نقول: (عَصْرَرَ) بحسب الإلحاق المطَّرِد عند القدماء كما قدَّمنا؟ أم نقول: (عَصْرَن) بحسب الإلحاق غير المطَّرد عند المحدثين؟ ويقال مثله في سائر الأفعال مدار البحث.

٧- الرأي والاقتراح:

نخلص مما سبق إلى المقترحات الآتية:

١- جواز بناء (فَعْلَنَ) ومشتقاته أَخْذاً من الأسماء لملابستها والدلالة على معان مخصَّصة مُحْدَثة، وعدُّ هذا البناء مولَّداً.

٢- قَبُول ما يشيع من أفعال هذا البناء من مثل (عَقْلَن، عَصْرَن، شَخْصَنَ، عَضْوَن، قَلْوَن..) ولا سيما في المصطلحات العلمية، على أن تدرس كل كلمة على حِدَة.

٣- ألا يُقْبل في هذا البناء المولَّد ما يمكن أن يَدُل على معناه بناء قياسيّ في العربية ولا سيما بناءي (فَعَّل وفَعْلَلَ).

(٧٩) المصدر السابق: ٤: ٥٧٨.

(٨٠) المصدر السابق: ٤: ٣١٧.

مصادر ومراجع البحث

١- إحصاء الأفعال في المعجم الحاسوبي– أ. مروان بواب و د. يحيى مير علم و د. محمد مراياتي و د. محمد حسان الطيان– مكتبة لبنان– ناشرون– ١٩٩٦م.

٢- ارتشاف الضرب من كلام العرب– أبو حيان الأندلسي..

٣- الأشباه والنظائر– السيوطي– تح. د. عبد الإله نبهان ود. غازي كليبات ود. عبد الله شريف– مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق– ١٩٨٥.

٤- تاج العروس– الزبيدي

٥- التعريفات– علي بن محمد الجرجاني– مكتبة لبنان– بيروت– ١٩٧٨م.

٦- ديوان الأدب– الفارابي– تح. د. أحمد مختار عمر– مراجعة د. إبراهيم أنيس– مكتبة لبنان– ناشرون– الشركة المصرية العالمية للنشر لونغمان– ٢٠٠٤م.

٧- رسالة الاشتقاق– ابن السراج– تح. محمد علي الدرويش ومصطفى الحدري– دار مجلة الثقافة– دمشق– ١٩٧٣م.

٨- شرح الشافية– الأستراباذي– تح. محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد– دار الكتب العلمية– بيروت– ١٩٧٥م.

٩- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها– أحمد بن فارس– المكتبة السلفية– القاهرة– ١٩١٠م.

١٠- الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة اشتقاقاً ودلالة– د. ناصر حسين علي– المطبعة التعاونية– دمشق– ١٩٨٩م.

١١- الصيغ الرباعية والخماسية اشتقاقاً ودلالة– د. مزيد نعيم– مطبعة الحجاز– دمشق.

١٢- القياس في النحو– د. منى الياس– دار الفكر– دمشق– ط١– ١٩٨٥م.

١٣- في أصول اللغة– مجمع اللغة العربية بالقاهرة– تقديم: د. أحمد مختار عمر– القاهرة– ط١– ٢٠٠٣م.

١٤- الكتاب– سيبويه– تح. عبد السلام هارون– عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع– بيروت.

١٥- كتاب الاقتراح– السيوطي– تح. د. أحمد محمد قاسم– ط١– القاهرة– ١٩٧٦م.

١٦- كتاب الألفاظ والأساليب– مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

١٧- الكليَّات معجم في الاصطلاحات والفروق– تح. عدنان درويش ومحمد المصري– منشورات وزارة الثقافة– دمشق– ط١– ١٩٨٢م.

١٨- لسان العرب– ابن منظور– طبعة دار المعارف– مصر.

١٩- المرجع في تعريب المصطلحات العلمية والفنية والهندسية– حسين حسن فهمي– مكتبة النهضة المصرية– القاهرة– ١٩٦١م.

٢٠- المخصَّص– ابن سيده– لجنة إحياء التراث العربي– دار الآفاق الجديدة– بيروت– المطبعة الكبرى الأميرية– مصر– ١٣٢٠هـ .

٢١- المستقصى في علم التصريف– د. عبد اللطيف محمد الخطيب– مكتبة دار العروبة– الكويت– ٢٠٠٣م.

٢٢- المعجم الوسيط– مجمع اللغة العربية بالقاهرة– ط٤.

٢٣- المعجم الطبي الموحد– منظمة الصحة العالمية واتحاد الأطباء العرب– مكتبة لبنان– ناشرون– ط٤.

٢٤- المعجم العربي نشأته وتطوره– د. حسين نصار– مكتبة لبنان– مصر.

٢٥- المنصف شرح كتاب التصريف للمازني– ابن جني– تح. إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين– مكتبة مصطفى البابي الحلبي– مصر– ١٩٥٤م.

الدوريات:

١- مجلة المجمع العلمي العراقي مج ٣٤، ع٣.

٢- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج ٨٥ / ٤.